

للشيخ مؤيداً النقاط الرئيسية فيها ومثبتاً سلطة الشيخ. ليس بين الوثائق نصّ لهذه الرسالة الجوابية إلا أن ما ذكره ولسن عنها وماورد في تقارير غيرترود بل تؤيد انها البناء الذي رست عليه سلطة الشيخ محمود. وبالمقابل سلّم الشيخ تصريحاً بريطانياً جاء فيه:

"أي قبيلة كردية تستوطن الأراضي الممتدة من الزاب الكبير حتى نهر ديالى (باستثناء القبائل الإيرانية) تقبل بإرادتها الحرّة حكم الشيخ محمود، لا مانع هناك من أن تفعل ذلك. إنّ الشيخ يحظى بمساندتنا الأدبية في بسط نفوذه على المناطق المذكورة المنضمة نيابة عن الحكومة البريطانية التي تعهدّ الشيخ بإطاعة أوامرها".

واليك نصّ الوثيقة التي حملت توقيع الزعماء الأربعة:

"من حيث أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد أعلنت بأن هدفها من الحرب هو تحرير شعوب الشرق من الحكم التركي الظالم ومدّد يد المساعدة لهم لبناء استقلالهم فإن رؤساء وممثلي كردستان طلبوا من حكومة صاحب الجلالة البريطانية قبولهم تحت الحماية البريطانية أيضاً. وأن تنشيء صلّتهم بالعراق بحيث لا يحرمون من فوائد هذه الشراكة وهم يرجون من الحاكم المدني العام لمسوپوتاميا أن يرسل اليهم ممثلاً يحمل معه المساعدات الضرورية لإعانة الشعب الكردي تحت الرعاية البريطانية - على إرتقاء سلم التقدم في مضمار المدنية بسلام. فإذا ما عرضت حكومة صاحب الجلالة البريطانية مسانبتها وحمايتها فإنهم مقابل ذلك يتعهدون بإطاعة أوامرها والعمل بنصائحها".^(٤)

يقول ولسن أن الشيخ سلّم له بنفسه هذه الوثيقة.

ليس في محتوى هاتين الوثيقتين ما يشير الى مشروع ما لإقامة حكومة كردية. ولا ماينم عن أن البريطانيين يملكون فكرةً حول إقامة نوع من حكومة أو إدارة كردية خالصة. والوثيقتان معاً في الواقع لا تقومان مقام إتفاق رسمي بين طرفين متساويين في السيادة والسلطة ومهما إعتبرهما الشيخ أو أيّ مواطن كردي آخر فما من شك في أنّ البريطانيين كانوا يعتبرونهما مجرد ورقتي عملٍ عموميّتي الطابع ليس فيها أيّ إلتزام

٤- من تقرير للضابط السياسي. [ص ١٠] P.O.A - 4192 - 371.Fo.

بل هما عرضة للتأويل وذات طابع مؤقت مجرد إتفاق أبرم مع زعيم محليّ عظيم الحول بهدف معين مرهون بفترة قصيرة. يلاحظ أيضاً أن الوثيقتين خاليتان من تحديد معين مانع للجهالة - للسلطة التي تمتد إليها يد الشيخ أو تحتويها. كما يلاحظ في الوثيقة التي ذُبلت بأربعين توقيعاً وبضمنهم توقيع الشيخ، أن أصحابها أضفوا على أنفسهم صفة تمثيل الشعب في كردستان وأنهم إنما يتكلمون بإسمه مما يستنتج بأن سلطة الشيخ مستمدة من الشعب الكردي لا من بريطانيا وإنه في الواقع يرى نفسه كذلك. ولهذا وجب أن تمتد سلطته هذه الى كلّ كرد ولاية الموصل فلا تكون قاصرة على الحدود التي رسمها له البريطانيون. إلا أن البريطانيين كانوا يرون عكس ذلك وأبوا بإصرار أن يقرّوا للشيخ بهذا الإدعاء، بل لم يكتف الحاكم المدني بتجاهل الإدعاء، وإنما تقصّد فعلاً الإشارة بأن سلطة الشيخ مستمدة من الحكومة البريطانية ليس إلا وبصراحة مؤلمة: أن الشيخ لا يتمتع بمساندة البريطانيين إلا بمواصلته تنفيذ أوامرهم بوصفه وكيلاً لهم.

بحثت أمور أخرى أثناء اللقاء. وذكر أن الشيخ طلب أن تُنَاط مسؤوليات الدوائر كلها بضباط بريطانيين على أن يعاونهم موظفون أكراد في الإدارات الثانوية، وليس عرباً وأن تُنَاط بهم أيضاً مسؤولية قيادة القوات المجنّدة محلياً.

والظاهر من كلّ هذا أن البريطانيين وقبل هذا اللقاء كانوا قد توصلوا الى صعوبة إقامة "كردستان جنوبية موحدة". ربما بسبب الحالة البدائية التي يعيشها مواطنوها، النزاعات القبائلية وفقدان وسائل المواصلات وشحّة في المتعلمين لإشغال الوظائف. وتكشف التقارير أن الإدارة البريطانية راحت لفترة من الزمن تداعب فكرة خلق شبكة من دويلات (إمارات؟) أو مناطق إدارية بحسب الإنتساب العشائري ووفق الحاجات الإقتصادية للمناطق كلاً على حدة تمهيداً لضمّ بعضها الى بعض بعد حين من الزمن ليعمل منها وحدة سياسية في وقتٍ تالٍ.

وفي السليمانيه التي باتت فجأة بؤرة الإشعاع القومي بالصحافة الناشئة بعد الهدنة. ويقدم عدد كبير من الموظفين العثمانيين الكرد المسرحين ومثلهم من الضباط الذين إتفقوا حول الشيخ وسلّموا بقيادته - بدت الإجراءات البريطانية بعيدة كلّ البعد عن التصريحات الدولية بشأن حقوق الشعوب في تقرير مصيرها. وإزالة العقبات أمام نضالها في سبيل الإستقلال. وإهتزت الثقة عموماً بقيمة هذه التدابير التمهيدية التي

نمّت على إصرار بريطاني في القبض على ناحية الأمور في كردستان. كما كانت هناك التجربة الأليمة في صدق الوعود البريطانية أثناء الحرب عندما أقدم الجيش البريطاني على الإنسحاب من كردستان مؤقتاً وعرضوا المتعاونين معهم إلى الإنتقام التركي^(٥). بدا لهم إخلاء الجنود البريطانيين في ١٩١٩ من ميسوپوتاميا شيئاً شبيهاً بما حصل في

٥- ولسن: المرجع السالف ج ٢ ص ٨٦. "إن القرار بإخلاء كركوك تمّ بعد أيام من وصول رسالة الشيخ محمود. وإنه إضطّر الى إخبار الكرد بأن الجيش البريطاني سينسحب من المدينة وأنحائها "بسبب حرارة الجو" على أنهم سيعودون وشيكاً" ثم يستطرد: "قبلت بإقتراح الشيخ محمود بأن يكون ممثلاً لنا لو إستطاع ذلك. وخوّلته فعلاً إصدار بيان للجُمهور بهذا. برسالة بعثت بها إليه موقعة من الحاكم المدني العام تتضمن تعيينه ممثلاً لبريطانيا في السليمانية وسائر المنطقة. في عين الوقت الذي شرع بتشكيل وحدات من الليثي الكردي في خانقين ومثيلتها في حلبجة وكان الأمل بها أن تسند حكم الشيخ محمود. لم يصدر هذا البيان والأترك عادوا يحتلون كركوك في ٢٤ من أيار ١٩١٨ حال خروج البريطانيين منها ثم أرسلت في عين الوقت قوة الى السليمانية فأحتلتها وأعلنت الأحكام العرفية وألّقي القبض على الشيخ محمود وعدد من الشخصيات المؤيدة له وحوكم بعضهم وفُرضت غرامات على بعضهم. كلّ من شارك في حركة الشيخ أصيب بضرر وخسار وياتوا موضع سخرية وتندرّ. بل أصابهم الخجل وطُعن كراماتهم كما ذكرت كيرتود بل [تقرير عن الإدارة - المرجع السالف، ص ٤٨] وتستطرد: "كان مصدر عجب شديد أن الأترك على غير عادتهم أو المتوقع منهم لم يعمدوا الى القسوة المعروفة عنهم. فقد عمل الثائرون معاملة رقيقة كريمة. في الظاهر أنهم كانوا يخشون إنتفاضة عشائرية كاسحة فعافوا الإجراءات الإنتقامية ولم يلحقوا أذى بالشيخ بل أطلقوا سراحه بعد فترة قصيرة وأذنوا له بالعودة الى السليمانية. وتبدلت سياستهم تماماً: الأرزاق التي كانوا يحصلون عليها من الأهالي يُدفع ثمنها نقداً. مرتبات الليثي الكردي كانت تدفع بانتظام. أثر هذا الإنقلاب كثيراً على مزاج الكرد حتى أن عدداً منهم تطوعوا للحرب الى جانب الأترك.

لم يكن إنسحاب البريطانيين من كردستان (كركوك) "بسبب حرارة الجو" كما قال ولسن. وإنما كان بسبب تدهور الموقف العسكري للحلفاء في ماوراء القفقاس. والإفتراض بأن يُعهد للقوات المتواجدة في ميسوپوتاميا بواجبات إضافية في ميادين أخرى. إلا أن إنسحابهم سدّد ضربة موجعة الى سمعتهم. بقوا يعانون آثارها على حسب تعبير كيرتود بل الى ما بعد نهاية الحرب وإنتصارهم. وكما كان متوقعاً إستغلّ الترك هذا إستغلالاً كبيراً.

ويصرّ أرنولد ولسن بأنه فوجيء تماماً بالإنسحاب من كركوك ولم تكن لديه أية فكرة عنه حتى الضابط السياسي المعين هناك (الميجر ريدر بولارد) كلّ ما كان يعلمه من الجهات العسكرية أن إحتلال المدينة ليس دائماً. وتستتلي (بل): "كان التأثير آنياً وفورياً فقد بقيت الجهود البريطانية لتشكيل قوة كردية محلية تعاني العقم طوال الصيف ولا تلقي صدى. في حين نجح الترك في تطويع قوة كبيرة من الخيالة الكرد وضمهم الى قواتهم التي تعمل في إيران.

أيار ١٩١٨.

في بريطانيا كانت هناك ضجة كبرى حول تواجد الفرق العديدة من الجنود في العراق. وواجهت حكومة لويد جورج حملة عنيفة تساندها الصحافة الإنكليزية حول النفقات. والأموال الطائلة التي تُصرف على جيش الإحتلال اللجب لتقع كلها على عاتق دافع الضريبة البريطاني. فضلاً عن الضرورة التي تقضي بتسريح الجيوش بعد ختام الحرب وكان من أثر ذلك أن أخذت القوات تجلو تبعاً ورتب بدل ذلك أن يكون للقوة الجوية البريطانية الحضور العسكري الرئيس في العراق بدلاً من القوات الأرضية. وتوهم القوم بأن الحكومة البريطانية ستخلي الجو للحكام العرب إن لم يكن لإعادة ولاية الموصل الى الأتراك.

يقول ولسن:

"ما من شك أن الكرد يحفظون علينا. فقد وضعناهم مرة أخرى في حيرة وأسلمناهم فريسة للشكوك والظنون، فقد بدا لهم أن التأكيدات التي أعطيت بسخاء من قبل ضباط لايشعرون بالمسؤولية ليست أهلاً للإعتماد. شجعناهم على أعدائهم الترك ثم تركناهم في العراء... زعماء الهموند بنوع خاص لم يغفروا لنا وظلوا يناصبوننا العداة سنوات طويلة بعدها. قالوا هاهم بعد أن فتحوا ميسوپوتاميا بادروا الى إعادة جنودهم الى بلادهم في ١٩١٩... تجار ومسافرون عائدون الى السليمانيه من البصرة وبغداد، كانوا يتحدثون عن أفواج من الجنود ترحل يومياً بالسفن والقطار ويخامر رؤوس الكثيرين الشك في أننا سنسحب من كردستان ونترك سكانها الى مصيرهم أو الى دسائس الأذعياء بالسلطة. وقد رسخت هذه الفكرة في النفوس وأصبحت حقيقة لامراء فيها.

هناك سبب آخر للشك والتوتر. تلك مسألة اللاجئيين الآشوريين الذين جاؤا من حكاري وأورميه والذين طردهم كُرد برادوست من منطقة العماديه أثناء الحرب. ففي ربيع العام ١٩١٩ أُلقت السلطات البريطانية من هؤلاء الذين ضمهم معسكر بعقوبة فوجين من الليشي صارت تستخدمهما في إجراء عمليات تآديبية وتمشيط بعض المناطق بغية توطين اللاجئيين فيها. وأثار مخاوف الكرد حديث الحلفاء بحماسة وجدية حول منح المسيحيين حق تقرير المصير. والحديث حول إنزال العقاب بأولئك الذين أقدموا على

جرائم حرب من القبائل التي تعاونت مع الترك في مذابح الأرمن. لم تحاول الإدارة حتى أيار ١٩١٩ تبديد تلك الشائعات إلا عندما تبين لها أن الوضع يهدد بإنفجار وربما بشورة خطيرة. وعندها أصدرت الإدارة بياناً تنفي تلك الشائعات مؤكدةً بأنها لن تحاسب الكرد المتهمين بذلك.

*** **

الميجر نوئيل E.W.C. Noel ضابط ذو خبرة نادرة وإرادة حديدية وحيوية لا تضارع. لم يضيع وقتاً بل قام بجولة واسعة حملته الى رواندوز وحبليجه ورانيه وكويسنجق، ونصّب ضباطاً سياسيين في تلك القصبات وأودع زعماء القبائل فيها مهمة حكم قبائلهم على أن يكونوا مسؤولين أمام السلطات البريطانية عن طريق الشيخ محمود. بعضهم بوصفهم موظفين (مدراء نواح) و(قائمقامين) وبعضهم بمنحهم مخصصات مقطوعة بحكم رئاستهم العشائرية. وبعضهم بشراء سكينتهم ومحافظةهم على الأمن ضمن مناطقهم العشائرية بمنح وهبات نقدية جرياً على سياسة تمّ إتباعها مع قبائل البلوج والپشتون في افغانستان. هذا الأسلوب في الحكم يمتّ بصلّة كبيرة الى تجارب الحكم البريطاني في الهند، وفي بلاد أخرى تخضع للنفوذ البريطاني. فقد بدت طبيعة الواجبات والتعهدات التي ربطت كونفدرالية جنوب كردستان، سواء تلك التي كانت ضمن نفوذ الشيخ محمود أو خارجها. أشبه بعلاقة "السيادة والإعتماد" التي وجدت بين الإمارات الهندية شبه المستقلة محلياً المعروفة "بدويلات المعاهدة: Treaty States". أي مبدأ الحكم غير المباشر. المنسوب الى لوگارد Lugard الذي طُبّق في نيجيريا بعد تطبيقه في الهند. وقد خرج منه ذلك النظام الذي عُرف في تاريخ الإستعمار البريطاني بنظام ساندمان بروس Sandemon-Bruce أو النظام المالكي Maliki.

سمي نظام ساندمان نسبة الى واضعه السرّ روبرت ساندمان أحد رجال الإستعمار البريطاني في الهند ومنفذي سياسة "الى الأمام The Forward Policy" التي كانت تعمل على إدخال المنطقة الجبلية الموحشة شمال الهند المعروفة بـ(بلوجستان) ضمن الإمبراطورية الهندية. والغرض المزدوج من هذه السياسة هو من جهة لحماية سكان الحدود في السند من غارات الجبلين العتاة الذين يجدون الحصانة دائماً في معاقبتهم الجبلية الوعرة. ومن جهة أخرى لتقوية أسباب الدفاع عن الهند من غزو محتمل.